

\* أحمد سعد

## المدلولات السياسية لنتائج الانتخابات البرلمانية

\*\* (٢٠٠٦/٣/٣٠)

الحكم المرتقب. ورغم أننا لا نوافق على نهج مقاطعة الانتخابات، وأنه لا خيار سوى طريق الكفاح من خلال تجند جميع المظلومين، وبأوسع وحدة صف كفاحية إن كان في البرلمان أو خارجه، إلا إن هذه النسبة العالية من الذين لم يستغلوا حقهم الديمقراطي بالتصويت تعتبر وصمة عار في جبين أحزاب سلطة القهر الطبقي والقومي التي ترسم للجماهير الواسعة أفقاً استراتيجياً مؤطراً بالسواد.

إضافة إلى انخفاض نسبة التصويت فقد أسفرت نتائج الانتخابات عن المميزات والمؤشرات التالية:

● أولاً: تحطم حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو الذي لم يحظ إلا بأحد عشر مقعداً في الكنيست ويتراجع من المكان الأول في الانتخابات الماضية (حصل في حينه على أربعين مقعداً) إلى المكان الخامس في هذه الانتخابات بعد كديما أولمرت الشارونية (28<sup>(١)</sup>) مقعداً، والعمل 20 مقعداً)

(\*) أهد كتاب موقع حداث في الإنترنت.

(\*\*) المصدر: موقع حداث في الإنترنت:

<http://www.aljabha.org/q/index.asp?serial=&f=3352897901>

(١) أظهرت النتائج النهائية فوز كديما بـ ٢٩ مقعداً، بدلاً من

٢٨ بحسب نتائج أولية. (المحرر)

### عكست

النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات البرلمانية للكنيست السابع عشر في إسرائيل، والتي جرت في الثامن والعشرين من آذار [مارس] الحالي، مدى الأزمة الشاملة والمستفحلة في إسرائيل. فنسبة التصويت العامة بلغت 63,2٪ فقط، وبين الناخبين العرب لم تتعد الـ 56٪، وهذه أكثر نسبة منخفضة في تاريخ إسرائيل منذ قيامها. وهذه النسبة المنخفضة بالمشاركة في العملية الديمقراطية الانتخابية، تعكس مدى عدم ثقة أوساط واسعة في المجتمع الإسرائيلي بالجهاز السياسي الإسرائيلي، وخاصة سياسة الأحزاب الصهيونية السلطوية وغير السلطوية، في شتى المجالات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية. فقد ولدت سياسة تصعيد العدوان والاحتلال وإقفال أبواب الأمل في وجه التسوية السياسية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، سياسة الإفقار وعميق فجوات التقاطب الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء التي قذفت إلى هاوية الفقر والمعاناة تحت خط الفقر أكثر من مليون ونصف مليون مواطن يهودي وعربي في إسرائيل، ولدت هذه السياسة حالة من الإحباط واليأس لدى أوساط واسعة لم تقتنع أن مشاركتها في الانتخابات ستساهم بتغيير جذري في سياسة

الفقر وتردي الأوضاع المعيشية، حيزاً هاماً في المعركة الانتخابية بالرغم من أن القضية السياسية - الأمنية وتحديد الموقف من الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه الوطنية الشرعية طغت على ساحة المنافسة الانتخابية بين الأحزاب الصهيونية، واحتدت المنافسة لإبراز من الأحزاب الصهيونية يطرح على أجندته السياسية موقفاً أكثر عداء للشعب الفلسطيني وحقه في الحرية والدولة والقدس والعودة. فحزب العمل حقق مكسباً بالحصول على عشرين مقعداً بفضل طروحاته الاجتماعية بالأساس، مع أن موقفه ديمagogي في القضية الاجتماعية. أما المؤشر البارز الذي ميز أيضاً ما تمخضت عنه نتائج الانتخابات البرلمانية فهو النجاح الكبير لكتلة "المتقاعدين" التي لم تعبر نسبة الحسم في انتخابات ألفين وثلاثة ولكنها حصلت على سبعة مقاعد في هذه الانتخابات. فهذه الكتلة عبارة عن كتلة احتجاج اجتماعي، دافعها لخوض الانتخابات تردي الوضع المعيشي للمسنين والمتقاعدين بسبب سياسة التقليل التي انتهجتها حكومة شارون - نتنياهو - بيرس التي خسفت مخصصات الشيخوخة والتقاعد بنسبة 45% وأدت إلى أن الكثيرين من المتقاعدين أصبحوا يعجزون عن توفير ثمن الدواء أو توفير ثمن فاتورة الكهرباء والتلفون أو حتى توفير لقمة العيش، وتدهور عدد كبير منهم أكثر من ستة وخمسين في المئة تحت خط الفقر.

#### ● ثالثاً: ضربة جديدة للمواقف الانتهازية

الصهيونية اليسارية. فحزب ميرتس - ياخذ برئاسة الوزير السابق يوسي بيلين انخفض تمثيله من خمسة أعضاء في الكنيست السابق إلى أربعة مقاعد<sup>(٢)</sup> في الكنيست الحالي. ويعود السبب المركزي إلى تآتأة هذا الحزب في مواقفه السياسية والاجتماعية والتي لم تعد تفترق جوهرياً عن مواقف حزب العمل، وإعلان رئيسه، يوسي بيلين، عن استعداد هذا الحزب الدخول إلى حظيرة ائتلاف حكومي برئاسة كديما أولمرت الشارونية وإلى جانب حزب صديقه الحميم المأفون الفاشي

وشاس 13 مقعداً ويسرائيل بيتينو 12 مقعداً. ويعتبر تحطم حزب الليكود مؤشراً إيجابياً ليس فقط من منطلق أن هذا الحزب اليميني المتطرف قد يكون مصيره قريباً الاختفاء تقريباً عن الساحة السياسية، خاصة وأن السكاكين بدأت تشد بين قادة معسكراته ومحاوره، بين معسكر نتنياهو ومعسكر منافسه على رئاسة الحزب سيلفان شالوم، وعدم وصول قادة من صفوفه البارزين أمثال الوزير السابق ورئيس سكرتارية هذا الحزب، يسرائيل كاتس، والوزير السابق الذي ترأس قوى المعارضة لخطة إعادة الانتشار الشارونية، أحادية الجانب داخل الليكود وبين قطعان الاستيطان والفاشية العنصرية، عوزي لاندائ، إلى مقاعد الكنيست. ليست فقط الإيجابية تكمن في هذا، بل الأهم من ذلك أن نتنياهو الليكود توهم أنه بممارسة سياسة متشددة ويمينية متطرفة منفلة العقال معادية للحقوق الوطنية الشرعية الفلسطينية، وصد الانسحاب من أية درنة سرطانية استيطانية كولونيالية قائمة في المناطق الفلسطينية المحتلة يستطيع كسب مزيد من المقاعد في الكنيست، ويستطيع بلورة محور كبير من أحزاب الاستيطان واليمين المتطرف وأحزاب الأصولية الدينية اليمينية اليهودية تحت زعامته وتمكنه من تأليف الحكومة الجديدة.

ولكن نتائج الانتخابات البرلمانية كانت بمثابة صفة مدوية لنتنياهو ومخططاته. فحتى لو فرضنا جدلاً نجاح نتنياهو في تكتيل محور يميني - أصولي ديني من الليكود 11 مقعداً ويسرائيل بيتينو 12 مقعداً وهئيجود هلثومي - المفدال 9 مقاعد وشاس 13 مقعداً ويهدوت هتوراه 6 مقاعد فإن هذا المحور لا يجمع أكثر من 51 مقعداً، ولهذا يفتش بعض هذه الأحزاب عن ملجأ آخر داخل ائتلاف حكومي بدون الليكود ونتنياهو.

#### ● ثانياً: لقد اكتسبت القضية الاجتماعية، قضايا

(٢) أظهرت النتائج النهائية فوز ميرتس بـ ٥ مقاعد، بدلاً من ٤ بحسب نتائج أولية. (المحرر)

للتغيير، أمّا التجمع الوطني الديمقراطي فقد خاض المعركة الانتخابية "بقوى تعزيز" من مجموعتي النائبين السابقين هاشم محاميد ومحمد حسن كنعان.

وتمتاز الجبهة عن غيرها بنظافة اليد والموقف في ممارستها للسياسة المبنية على المبدئية والبرنامج والمسندة بكوادرها الواسعة المشحونة بالتحزب الواعي لمنهج ونهج الحزب والجبهة والتي حرثت في هذه المعركة بنشاطها مختلف حارات المدن والقرى لمخاطبة عقل الناخبين حول الأهمية السياسية للمعركة ولماذا الجبهة بالذات تستحق صوت الضمير وهي أهل له. ونؤكد ذلك، خاصة على ضوء انتشار تلوين السياسة بالفساد والرشى بشراء الضمائر. ففي السابق كنا ندين لجوء الأحزاب الصهيونية إلى شراء الضمائر لتزوير إرادة الجماهير العربية، وللأسف انتقلت عدوى هذا الوباء المدمر إلى الساحة "الوطنية العربية"، وبشكل صارخ وسافر، صفقات شراء الأصوات بالجملة، إنفاق أموال هائلة يتساءل المرء من أين مصدرها لشراء الضمائر. ظاهرة تستدعي مقاومتها وفضحها ودفنها حتى نعيد إلى ساحة المنافسة نظافة السياسة، وحوار المواقف والبرامج بعيداً عن سوق السمسرة بالضمائر أو باللعب على أوتار العواطف الدينية والطائفية.

### ماذا بعد عملية الفرز الانتخابي:

لقد عبرت نسبة الحسم 12 قائمة وسقطت 18 قائمة والأحزاب والكتل المحتمل أن تؤلف الحكومة الجديدة لا تنطوي هويتها الفكرية السياسية والطبقية الاجتماعية على مدلولات تشير إلى تغيير جذري مرتقب، إلى منعطف جدي، في السياسة الرسمية التي ستنتهج في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية أو في الموقف من حق الأقلية القومية العربية الفلسطينية، من حق المواطنين العرب في إسرائيل. فالاحتمال الراجح والوحيد تقريباً أن رئيس الدولة سيكلف إيهود أولمرت، رئيس حزب كديما الشاروني (حصل على

العنصري ليبرمان "يسرائيل بيتينو".

● رابعاً: من المؤشرات الإيجابية التي تمخضت عنها نتائج الانتخابات البرلمانية أن الجبهة والقائمتين العربيتين زادت عدد ممثليها في الكنيست من ثمانية أعضاء إلى عشرة أعضاء. وهذا يكتسب أهمية من حيث مدلوله السياسي، خاصة في المعركة لمواجهة المخططات العنصرية المطروحة والمعادية لوجود وتطور العرب في وطنهم الذي لا وطن لهم سواء، مثل مخطط هدم البيوت العربية في المدن المختلطة، في اللد والرملة ويافا، وذلك بهدف تضيق الخناق على حياة ووجود العرب وخلق الظروف لتجسيد سياسة التطهير العرقي بترحيل العرب "طوعياً" أو "موضوعياً قسرياً"، عن هذه المدن المختلطة. وكذلك الأمر بالنسبة لمخطط تطوير الجليل والنقب التهودي العنصري الذي يستهدف ترحيل عرب القرى غير المعترف بها في هاتين المنطقتين، لمصادرة أراضيهم وإقامة المستوطنات والمزارع اليهودية وضمناً أكثرية يهودية ساحقة في إطار الموازنة الديموغرافية العنصرية بين اليهود والعرب.

والمؤشر البارز الذي جسده نتائج الانتخابات البرلمانية أن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي في مركزها الحزب الشيوعي قد عززت من موقعها جماهيرياً بحصولها على ثلاثة أعضاء مع فائض أصوات كبير، أكثر من ستة عشر ألف صوت، ولولا قانون (بدر - عوفر) الجائر لحازت على أربعة مقاعد.

وأكدت نتائج الانتخابات أن الجبهة التي خاضت الانتخابات لوحدها بعد أن لم تنجح مساعيها المبذولة لإقامة تحالف وطني تقدمي كفاحي، ورفضت تحالفات انتهازية مبنية على "مبادئ الكرسيلوجيا" الانتهازية المصلحجية الشخصية، هذه الجبهة حافظت على مكانتها وموقعها كقوة أولى ثورية كفاحية مقاتلة بين الجماهير العربية. فالقائمة العربية الموحدة والعربية للتغيير مكونة من ثلاثة تيارات - الحركة الإسلامية والحزب الديمقراطي العربي والعربية

والقدس والعودة، مع مواصلته حمل راية الترانسفير العنصري لترحيل مناطق عربية من إسرائيل ومبادلتها بقطعان من المستوطنين. فتركيبة من هذا النوع تنسجم مع المخطط الاستراتيجي الأميركي العدواني للهيمنة على المنطقة، وتدجين أنظمتها في خدمة المصالح الأميركية واحتكاراتها عابرة القارات ومتعددة الجنسيات.

أما في المجال الاجتماعي فقد تلجأ هذه الحكومة المرتقبة إلى إجراء تحسينات معينة في وضع بعض مخصصات التأمين الوطني، مخصصات التقاعد، قانون التقاعد، للتغطية على جرائم الموقف السياسي على ساحة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ورئيس حزب العمل عمير بيرتس صرح أنه خلال سنتين لن يكون أي تقدم أو تفاوض مع حكومة "حماس"، سنعمل على استغلال هذا الوضع لضمان نوع من الاستقرار الاجتماعي وتحسين الأوضاع الاجتماعية. وتجري مشاورات بين "العمل" وشاس وكتلة المتقاعدين لبلورة محور اجتماعي ضاغط في الحكومة المرتقبة.

وإذا ما واصلت الحكومة المرتقبة تنفيذ الخطة العنصرية لتضييق الخناق على المواطنين العرب من خلال مواصلة هدم البيوت وخطة تطوير النقب والجليل التهويدية والترانسفيرية، فإن منسوب الصراع سيرتفع إلى درجة تفجير يوم أرض جديد. حقيقة هي أنه منذ العام 1992 وحتى اليوم لم تعمّر أية حكومة إسرائيلية مدة حكمها القانونية وقصف أجلها قبل الموعد المحدد بسبب فشلها وأزمته في معالجة القضايا المركزية الثلاث - القضية السياسية والقضية القومية والقضية الاقتصادية - الاجتماعية. ولن يكون مصير الحكومة المرتقبة برئاسة أولمرت كديما الشارونية بأفضل من سابقتها، إذا واصلت النهج السياسي والاقتصادي المغامر. وما يلوح في الأفق المرتقب أنه لا مفر من تصعيد الكفاح السياسي الجماهيري، اليهودي - العربي، وبأوسع وحدة صف كفاحية، لمواجهة كبح جماح السياسة الحكومية المغامرة المرتقبة. ■

28 عضواً) بتأليف الحكومة الجديدة. والشرط الأساسي الذي يطرحه أولمرت لدخول أي مركب آخر داخل الائتلاف هو الموافقة على "خطة التجميع" المطروحة على أجندة "التسوية السياسية" مع الفلسطينيين. وجوهر هذه الخطة ومدلولها السياسي تجميع أوباش المستوطنين من المستوطنات المعزولة والهشة القائمة في الضفة الغربية في الكتل الاستيطانية (الكبيرة) في حاضنة القدس وغوش عتسيون وأريئيل وغور الأردن، وذلك بهدف تجسيد المرحلة الثانية من برنامج أريئيل شارون الكولونيالي، بإملاء خطة إعادة انتشار ثانية في الضفة الغربية أحادية الجانب على الفلسطينيين من خلال تجاهل قيادتهم الشرعية، خطة ترسم الحدود السياسية لإسرائيل بشكل يؤدي إلى ضم الكتل الاستيطانية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة تحت السيادة السياسية - الإقليمية الإسرائيلية، ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات مقومات قابلة للحياة. ويجري التنسيق مع الإدارة الأميركية ومع بعض الأوساط الأوروبية لتجسيد هذه الخطة التآمرية التي تختزل وتدفن حتى خطة خارطة الطريق، وتصادر عملياً الثوابت الوطنية الشرعية للحقوق الفلسطينية. مع هذه الخطة يقف بالدور على أبواب الائتلاف المرتقب أولاً حزب العمل، الذي يزحف قاده على بطونهم لضمان الكراسي الوزارية، وكديما أولمرت معنية بدخول حزب العمل، وكذلك إدارة بوش لتضليل الرأي العام الإسرائيلي والعالم أن الحكومة الجديدة مطعمة بيسار المركز الصهيوني وأنها تسعى "للسلام". كما تدفع حركة ميرتس - ياحد "اليسارية الصهيونية" برئاسة بيلين لدخول الائتلاف، وكديما ترحب بذلك لنفس أسباب قبول العمل. كما أنه من المحتمل دخول الأحزاب الأصولية الدينية اليهودية (الحريديم)، شاس ويهدوت هتوراه، وكتلة المتقاعدين و"للموازنة"، فمن غير المستبعد وهذا محتمل، دخول حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة المأفون الفاشي العنصري أفيغور لبيرمان الذي لا يجد مانعاً في دخول ائتلاف يصادر حق الشعب الفلسطيني بالدولة